مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

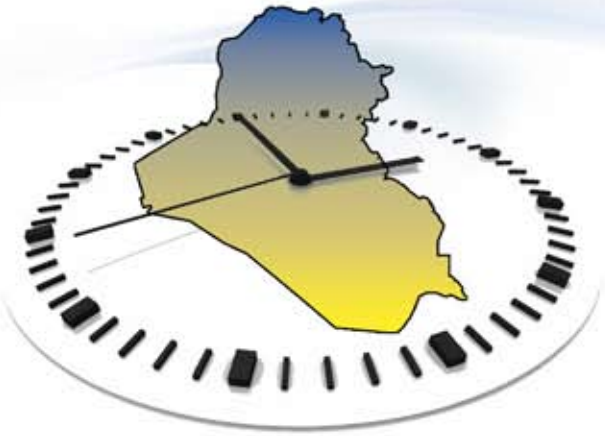

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الأربعاء ١٧ - ٧ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد(٢٩)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

رواتب البرلمانيين: هل هي قضية ذات أهمية استراتيجية؟

ننشر في هذا العدد مقالة منشورة سابقاً في **صحيفة الديلي ميل البريطانية** تطرّقت فيها إلى الموضوع الساخن هذه الأيام ألا وهو **الرواتب الضخمة التي يتقاضاها النائب في البرلمان**، وبغض النظر عن صحة الأرقام الواردة، يعد هذا الموضوع من النوع الاستراتيجي المهم، لما له من تأثير بعيد المدى على تواصل النائب مع جمهور ناخبيه، الأمر الذي له انعكاسات كبيرة وجدّية على مجمل العملية السياسية في البلد.

تشير هذه المقالة إلى الأمور الآتية:

- استعد أعضاء البرلمان كافة والبالغ عددهم ٣٢٥ نائباً لعقد الجلسة البرلمانية الثانية المتعلقة بالرواتب الخاصة بهم، **إذ لم يسبق لهم أن اكتمل نصابهم** منذ انتخابات آذار الماضي.

- هناك **استياء متزايد في الأوساط العراقية الشعبية** بسبب نفقات البرلمانيين الذين يعيشون حياة مترفة.
- إن الراتب الشهري الأساسي للبرلمانيين هو ١٠,٠٠٠ دولار، ما يعني أن البرلماني في العراق **يحصل على ٤٥٠٠ دولار أكثر مما يحصل عليه العضو في الكونغرس الأمريكي.**
- ويمكن للبرلماني أن **يقضي الليالي مجاناً في أرقى الفنادق** في بيئة آمنة نسبياً من المنطقة الخضراء، وبغض النظر عما إذا كان البرلمان منعقداً أم لا، ويحصل على ٦٠٠ دولار في اليوم الواحد عند السفر داخل أو خارج العراق.
- **وفي إحدى خطب الجمعة حثَّ أحمد الصافي، ممثل رجل الدين الشيعي الأعلى في العراق**، أعضاء البرلمان على خفض رواتبهم عندما يجتمعون مرة أخرى، قائلاً: إنه من المنطقي أن نطالب صناع القانون بأن لا تصل رواتبهم حد الفخامة والترف.

- وعلى الرغم من تصويت العراقيين وبأعداد ضخمة لانتخاب ممثليهم على أمل تعزيز الديمقراطية بعد سنوات من الحكم الاستبدادي، إلا أن ما حصل هو تنامي الشعور الطائفي **والحرب بين السياسيين الذين اختاروهم**

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

بينما يفتقر الشعب لأبسط الخدمات:
يتقاضا ممثلوه راتباً شهرياً
مقداره ٢٢,٥٠٠ دولار
فضلاً على الامتيازات..... ٥

الأهداف المتناقضة للولايات المتحدة
في العراق..... ٦

بول ولفوويتز يقرُّ بأخطاء الولايات المتحدة
في العراق ٨

صفقة إكسون موبيل تزيد احتمالات
نشوب الحرب الأهلية..... ٩

النفط وراء غزو العراق..... ١١

مجلة ذي ناشيونال انترست تدعو
الولايات المتحدة إلى إعادة النظر
في سياستها تجاه كردستان العراق..... ١٢

المالكي: مشاريع لتصدير الغاز
إلى دول الجوار وأوروبا
عبر الخليج والأردن..... ١٥

للاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email: info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات
الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر
بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

لتمثيلهم بدلاً من العمل الجاد والتعاون فيما بينهم للنهوض بواقع البلد.

((هناك من يعتقد بأن تخصيص هذه الرواتب الضخمة في بداية تشكيل مؤسسات الدولة العراقية إبان مدة تصدي الحاكم الأمريكي **بول بريمر**، **يعد عملاً مقصوداً ومخططاً له بعناية**، لإيجاد فجوة وجفوة بين النائب وجمهوره، لإضعاف العملية السياسية وإفراغها من محتواها الجوهري الديمقراطي وعزل وإبعاد البرلماني عن مواطنيه، تمهيداً لفسح المجال أمام مزاولة النشاط التشريعي بعيداً عن أعين جماهير الشعب، ومن ثمَّ تسهيل أمر عقد الصفقات وإجراء المساومات وشراء ذمم البعض منهم. وما قصص الفساد المتداولة بين الناس إلا دليل قاطع على هذا الاعتقاد؛ لذلك وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه الآن، **فإن موجات الاستياء والنقمة الجماهيرية ستزداد على مرِّ الزمن لتتحوّل بالتدريج إلى تيار شعبي جارف يأكل الأخضر واليابس لا سمح الله.** وفي الحقيقة إن هذه الامتيازات الضخمة ما هي إلا **فخ لتسقيط شخصية من تنطلي عليه القضية**؛ لذلك فالطريق الأسلم – كما يعتقد البعض – هو القيام بالخطوة الاستباقية وتدبّر الأمر وبسرعة وقبل فوات الأوان وضم الأصوات لصوت واقتراح النائبة **حنان الفتلاوي** ولمناشدة **ممثل المرجعية**، الداعي إلى إلغاء الرواتب التقاعدية وحتى تعديل قانون الرواتب وامتيازاته برمته)).

بينما يفتقر الشعب لأبسط الخدمات: يتقاضى ممثلوه راتباً شهرياً مقداره ٢٢,٥٠٠ دولار فضلاً على الامتيازات

صحيفة الديلي ميل
٢٠١٠/١١/١

ترجمة وتلخيص : لقاء حامد
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

إن البرلمانيين العراقيين يحصلون على ألف دولار للدقيقة الواحدة دون أن يضعوا قانوناً واحداً يهم البلد، ويسكنون مجاناً في أرقى فنادق بغداد

نشرت صحيفة الديلي ميل البريطانية تقريراً من بغداد حول الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها أعضاء مجلس النواب العراقي، حيث أوضحت ان الساسة العراقيين حصلوا على أكثر من ألف دولار مقابل عمل لم يتجاوز العشرين دقيقة فقط في هذا العام، ويحصلون على أجور بقيمة ٩٠٠٠٠ دولار، ويسكنون في أرقى فنادق بغداد مجاناً. **وأضافت الصحيفة: استعد أعضاء البرلمان كافة، ويبلغ عددهم ٣٢٥ نائباً، لعقد الجلسة البرلمانية الثانية المتعلقة بالرواتب الخاصة بهم، إذ لم يسبق لهم أن اكتمل نصابهم منذ انتخابات مارس عام ٢٠١٠.** هناك استياء متزايد في الأوساط العراقية الشعبية من نفقات البرلمانيين الذين يعيشون حياة مترفة؛ **فالنائب العراقي يحصل على راتب مقداره ٢٢,٥٠٠ دولار في الشهر، فضلاً على الامتيازات**، في حين يكافح الموظف الحكومي من المستوى المتوسط ليحصل على حوالي ٦٠٠ دولار في الشهر، كما أن عامة الشعب يفتقرون إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء. **إن الراتب الشهري الأساسي للسياسيين هو ١٠,٠٠٠ دولار، ما يعني أن السياسي في العراق يحصل على ٤٥٠٠ دولار أكثر من العضو في الكونغرس الأمريكي، فضلاً على حصول النائب على بدل شهري بقيمة ١٢,٥٠٠دولار لترتيبات السكن والأمن، فيكون المجموع ٢٢,٥٠٠ دولار شهرياً**، ويمكن للسياسي أن يقضي الليالي مجاناً في أرقى الفنادق في بيئة آمنة نسبياً من المنطقة الخضراء، وبغض النظر عما إذا كان البرلمان منعقداً أم لا، **ويحصل على ٦٠٠دولار في اليوم الواحد عند السفر داخل أو خارج العراق، أما بعد انتهاء الدورة الانتخابية فإنهم يحصلون على ٨٠ ٪ من رواتبهم الشهرية مدى الحياة.** ويُسمح لهم بالاحتفاظ بجوازات سفر دبلوماسية هم وأفراد عائلاتهم لمدة ثماني سنوات. منذ شهر حزيران لم يجتمع المشرّعون سوى مرة واحدة واستمرت لمدة عشرين دقيقة ولم يأتِ هذا الاجتماع في البرلمان العراقي الثاني، منذ الإطاحة بنظام صدام، بأي نجاح يذكر. الانقسامات الحادة بين الكتل السياسية حالت دون تشكيل حكومة جديدة، **ولم تتم مناقشة أو تمرير أي قانون، سوى ما يسمح لكل عضو في البرلمان بالحصول على ٩٠٠٠٠ دولار لتغطية نفقاته**

على مدى الأربع سنوات القادمة، وفي إحدى خطب الجمعة حث أحمد الصافي، ممثل رجل الدين الشيعي الأعلى في العراق، أعضاء البرلمان على خفض رواتبهم عندما يجتمعون مرة أخرى، قائلاً: إنه من المنطقي أن نطالب صنّاع القانون بأن لا تصل رواتبهم حد الفخامة والترف.

ويختتم الكاتب بالقول: على الرغم من تصويت العراقيين وبأعداد ضخمة لانتخاب ممثليهم على أمل تعزيز الديمقراطية بعد سنوات من الحكم الاستبدادي، إلا أن ما حصل هو تنامي الشعور الطائفي والحرب بين السياسيين الذين اختاروهم لتمثيلهم بدلاً من العمل الجاد والتعاون فيما بينهم للنهوض بواقع البلد. **يبرّر البرلمانيون حصولهم على رواتب مرتفعة بأنهم يخاطرون بأرواحهم من خلال مشاركتهم في العملية السياسية وأنهم معرّضون لحوادث العنف في بيوتهم وفي الشارع وحتى في البرلمان.**

رابط المقال: http://www.dailymail.co.uk/news/article-1325597/How-Iraqi-politicians-paid-1k-minute-live-free-Baghdad.html

الأهداف المتناقضة للولايات المتحدة في العراق

الكاتب: عمر سري / باحث مساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد تشاتام هاوس
معهد تشاتام هاوس
شباط /٢٠١٣

ترجمة: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن الولايات المتحدة ترغب في الإبقاء على حضورها السياسي في العراق، وتعاونها العسكري مع بغداد، ومشاركتها في التنمية الاقتصادية التي تضمن استمرار تدفق النفط بغض النظر عن المنطقة التي يُضخ منها، ويبدو أن هذه المصالح متعارضة بشكل كبير، ولكن لا بأس بها في الوقت الراهن

يتساءل الكاتب في مستهل مقاله عمّا إذا كان انسحاب القوات الأمريكية من العراق الذي جرى في العام الماضي سيؤثر على العلاقات العراقية -الأمريكية؟ ويرى بأنه نظراً للتكلفة الباهظة في الأموال، والخسائر في صفوف القوات الأمريكية نتيجة للغزو، **فقد بدأ العراق يخرج من نطاق التفكير الأمريكي وبشكل سريع جداً، ويتضح ذلك من خلال قرار واشنطن العام الماضي بخفض عدد موظفي سفارتها في العراق إلى النصف.**

CHATHAM HOUSE
Independent thinking on international affairs

على الصعيد السياسي، فإن التغير في الاهتمام الأمريكي تجاه العراق بدا واضحاً في خريف ٢٠١٠، بعد الانتخابات البرلمانية التي حصل فيها ائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي على المرتبة الثانية بعد صراع على السلطة دام ثمانية أشهر، **حيث بدا واضحاً في نهاية المطاف ان الولايات المتحدة تدعم المالكي لولاية ثانية. ومما يثير**

الدهشة ان المالكي كان خيار إيران أيضاً ، وهو ما وصفته صحيفة الفايننشال تايمز بأنه «تقارب فريد من نوعه في المصالح بين البلدين». ويضيف الكاتب، تعرض المالكي الشيعي بعد إعادة انتخابه لانتقادات بسبب تصعيده للانقسام الطائفي، حيث قام بعد مدة وجيزة من انسحاب القوات الأمريكية، بإصدار مذكرة اعتقال بحق كل من طارق الهاشمي السني ومجموعة من العاملين في مكتب وزير المالية رافع العيساوي السني. **وعلى الرغم من مطالبة وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة العراقية بالالتزام بالقانون إلا انها لم تنجح في وضع حد للتوتر الطائفي المتصاعد.** أصبحت الولايات المتحدة المورّد الأكبر للأسلحة والمعدات العسكرية إلى العراق، واتفقت مع حكومة المالكي على شراء طائرات عسكرية أف ١٦ بمبلغ ١٢ مليار دولار، لكنها لم تنجح في أن تكون الجهة الوحيدة المصدرة للأسلحة إلى العراق، إذ وقّع الأخير أواخر العام الماضي عقوداً لشراء أسلحة من روسيا، إلا ان هذه الصفقة أُلغيت فيما بعد، **ولكن مازالت هناك رغبة ملحة لدى العراق في البحث عن منافسين للولايات المتحدة.** ويستطرد كاتب المقال بالإشارة إلى تشجيع المسؤولين الأمريكيين لفكرة حاجة العراق لإعادة مد أنبوب نفط يمتد على طول البلاد يربط المناطق المختلفة، ويعد أيضاً وسيلة لتوحيد البلاد من خلال التنمية والتطور الاقتصادي، ولكن ما يجري على أرض الواقع مختلف تماماً، إذ ان هناك صراع بين بغداد وحكومة كردستان للسيطرة على الثروة النفطية، وقد قامت حكومة اقليم كردستان بتوقيع عقودٍ مع شركات نفطية أمريكية منها شيفرون واكسون موبيل مما أثار مخاوف الحكومة المركزية في بغداد. **أعلنت الولايات المتحدة عن عدم رغبتها بتوقيع حكومة اقليم كردستان اتفاقيات جديدة خشية حدوث مزيدٍ من عدم الاستقرار السياسي،**

ولكن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات تبدو أكثر نشاطاً في هذا الصراع، وقد أحسّت واشنطن بهذا الخطر، **ولكن هناك تساؤل حول الإجراء الذي اتخذته لمنع حكومة اقليم كردستان من توقيع مزيد من العقود، وعن أهدافها في العراق.** وفي الختام يعتقد الكاتب **أن الولايات المتحدة اليوم ترغب في رؤية استمرار حضورها السياسي في العراق، وتعاونها العسكري مع بغداد، ومشاركتها في التنمية الاقتصادية التي تضمن تدفق النفط بغض النظر عن المنطقة التي يُضخ منها، ويبدو أن هذه المصالح متعارضة بشكل كبير، ولكن لا بأس بها في الوقت الراهن.**

رابط المقال: http://www.chathamhouse.org/publications/twt/archive/view/189199

بول ولفوويتز يقرُّ بأخطاء الولايات المتحدة في العراق

الكاتب: توبي هاردين / مدير مكتب واشنطن
في صحيفة صنداي تايمز
٢٠١٣/٣/١٨

ترجمة: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن سلسلة الأخطاء الفادحة التي ارتُكبت من قِبل إدارة جورج دبليو بوش أغرقت العراق في دوامة العنف الذي خرج عن نطاق السيطرة، ولعل أهم هذه الأخطاء هو الفشل في فهم مدى تماسك نظام صدام حسين، و استبعاد العديد من العراقيين ببرنامج اجتثاث أعضاء من حزب البعث الحاكم سابقاً، وحل الجيش العراقي

يشير الكاتب في مستهل مقاله إلى الاعتراف الصادر من النائب السابق لوزير الدفاع (بول ولفوويتز)، العقل الذي كان وراء الإطاحة بنظام صدام حسين، والذي أقرّ فيه «بأن **سلسلة الأخطاء الفادحة التي ارتُكبت من قبل إدارة جورج دبليو بوش أغرقت العراق في دوامة العنف الذي خرج عن نطاق السيطرة**»، وذلك في مقابلة له مع صحيفة صنداي تايمز، **بمناسبة الذكرى العاشرة لغزو العراق** قائلاً: «**كان من المفترض أن توجد قيادة عراقية منذ البداية، بدلاً من ١٤شهراً من الاحتلال بقيادة الحاكم الأمريكي** انطلاقاً من الفكرة المراد تطبيقها التي تقتضي وضع مسودة دستور مثلما فعل الجنرال دوغلاس ماك آرثر في اليابان»، وقد أقرّ بأن **استبعاد العديد من العراقيين ببرنامج اجتثاث أعضاء من حزب البعث الحاكم سابقاً، وحل الجيش العراقي، كان عملاً غير متقن**، ولكن «الثغرة الأكبر» في عملية التخطيط لما بعد الحرب تمثّلت في استبعاد احتمالية حدوث حركة للتمرد. وكان الفشل الأكبر هو عدم فهم مدى تماسك نظام صدام حسين. ويضيف الكاتب ان ولفوويتز وصف إدارة بوش بأنها منقسمة بشدة، وأنه كان ينتقد بشكل عنيف كولن باول الذي كان وزير خارجية الدولة حينذاك، **وقد اتهمه باول بأن حرب العراق دُبرت من قبل ولفوويتز وعصابة المحافظين الجدد من زملائه داخل إدارة بوش، وأجابه ولفوويتز بالقول: إذا كان على يقين من هذا الخطأ فلماذا لم يصرّح بذلك؟**

THE SUNDAY TIMES

ويمضي الكاتب بالقول إلى ان ولفوويتز دعا إلى الإطاحة بصدام خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ وكان أول مسؤول كبير قدّم النصيحة لبوش حول ذلك بعد أيام من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولكنه نفى دوره في ذلك قائلاً: إن الأمر لم يكن من تخطيطه، وان رغبته كانت في تدريب القوات العراقية المنفية خارج البلاد للمشاركة في الغزو وتجنب «الأوهام» القائلة بأن الأميركيين يمكنهم إدارة البلد بشكل أفضل من العراقيين. وردّاً على التهم التي وجهت له من الكثيرين، صرّح ولفوويتز بأنه **من السابق لأوانه إصدار حكم على نتيجة الحرب في العراق والحكمة منها**، فقد نُفذت استراتيجية مكافحة التمرد في العراق في عام ٢٠٠٧ بعد عامين من مغادرة ولفوويتز لوزارة الدفاع الأمريكية، وقد حققت نجاحاً لافتاً في مدة قصيرة من الزمن على الرغم من ان الوضع قد خرج عن نطاق السيطرة وكانت البلاد تواجه حرباً طائفية. ليردف قائلاً: بأنه لو لم نتخذ قرار القضاء على صدام كان سيترتب علينا دفع ثمن باهض، حيث سنواجه تنامياً في الدعم المقدّم من قبل صدام إلى الإرهاب، كما أننا سنكون أمام موقف لا تكون فيه إيران هي الدولة الوحيدة التي تتطلع إلى امتلاك الأسلحة النووية إنما يضاف إليها كل

من العـــراق وليبيا. وانتقد ولفوويتز الذيـــن اتهموا بـــوش بالكذب بشـــأن العراق، إذ كان الاستنتاج بامتلاك صدام لأســـلحة الدمار الشامل هو قرار جماعي لأجهـــزة الاســـتخبارات ومعظـــم أعضاء مجلـــس الشـــيوخ الديمقراطيـــين، ومن ضمنهم هيلاري كلنتون. واستطرد الكاتب قائلاً: **إن أشـد ما يخشـاه ولفوويتز في الوقت الحاضر هو ان التعـب والضجر من الحرب سـوف يـؤدي إلى تخلي أمريكا عن العراق، وترك المتمردين السـوريين يواجهون مصيرهم، مثلمـا سُمـح لصـدام بقمـع المتمردين الشـيعة في جنوب العـراق عـام ١٩٩١.** واختتم الكاتب كلامـه ناقلاً عن ولفوويتـز قوله: **إذا ما نجحت تلك الثورات، فلن تكون هناك حربـاً «عـراق» ثانية...وهذا هـو الدرس الـذي ينبغـي تطبيقه في سـوريا.** الناس لا يُقدمون أي شيء لمساعدة المتمردين السـوريين، خشـية ان يؤدي ذلك إلى قيامنا بغزو واحتلال سوريا، لكن هذا ليس خياراً مطروحاً على الطاولة. كل ما في الأمر اننا واجهنا تهديداً خطيراً في أحداث الحادي عشـر من سبتمبر، وأعتقد أننا قد أبلينا بلاءً حسناً في الردّ عليه لكي لا يتكرر ذلك مطلقاً.

رابط المقال: http://www.realclearpolitics.com/articles/2013/03/18/10_years_on_paul_wolfowitz_admits_us_bungled_in_iraq_117492.html#ixzz2NuufWOsQ

صفقة إكسون موبيل تزيد احتمالات نشوب الحرب الأهلية

الكاتب : بن فان هيوفيلين /صحفي مستقل يكتب في الواشنطن بوست، ومجلة الفورن بولسي
صحيفة الواشنطن بوست ١٨ / كانون الأول/ ٢٠١٢

ترجمة : مؤيد جبار
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

إن شركة إكسون ليست الوحيدة التي تعمل في المناطق العراقية المتنازع عليها بين بغداد واقليم كردستان، لكن عقودها تثير الجدل، بسبب مكانة الشركة ومواقعها الاستكشافية على الحافات الجنوبية للأراضي التي يتوسع إقليم كردستان صوبها، ويمكن للأكراد قطع تبعيتهم لبغداد إذا ما وضعوا اللمسات الأخيرة على صفقة يجري عقدها مع تركيا للتنقيب عن النفط ومد خطوط الأنابيب

يشـير الكاتب في مسـتهل مقاله إلى ان الخلاف بين بغـداد والاقليم بدأ يأخذ منحى خطيراً من الممكن ان يتحوّل إلى صدام عسـكري يقـود إلى حرب أهلية، والسـبب يعـود في ذلـك إلى الصفقـة النفطية بين شركة إكسون الأمريكية وحكومة الاقليم التي تقضي بالتنقيب عن النفط في الأراضي المتنازع عليها. ويرى الكاتـب ان من مسـببات تفجّر النزاع على المسـتوى السياسـي في العـراق هما عامـلا الارض والنفط، ناقلاً بعض التصريحات عن مسؤولين عراقيين تؤشر مستوى التصعيد القائم، إذ قال عضو البرلمان سامي العسـكري المقرّب مـن رئيس الوزراء نـوري المالكي: «رئيس الوزراء كان واضحاً عندما قال: إذا ما وضعت اكسـون إصبعاً علـى هذه الأرض، سـتواجه الجيش العراقـي»، وأضاف: «نحـن لا نريد الحـرب، لكننا سنخوضها، من أجل النفط وسيادة العراق».

بـدأت الأزمـة بـين الطرفين إثـر حدوث

مناوشات بين القوات العراقية وقوات البيشمركة الكردية خلال شهر تشرين الثاني في إحدى المناطق المتنازع عليها، وعلى إثر ذلك أمر المالكي والبارزاني بإرسال تعزيزات عسكرية ضخمة نحو خط المراقبة، البارزاني الذي صرّح بالقول أمام القوات على الخطوط الأمامية: «نحن لا نريد الحرب، لكن إذا ما جاءت الحرب فإن كل الشعب الكردي مستعد للقتال». ويذكر الكاتب أن الأكراد العراقيين مرتعبون من ذكريات حملات صدام حسين للتطهير العرقي، فقد أنشأوا حكماً ذاتياً واسعاً في شمال العراق بعد سقوط نظامه، وفي الوقت الحاضر فإن اقليم كردستان لديه العديد من سمات الدولة المستقلة. لكن العديد من العراقيين المجاورين للمنطقة، يشتكون من استيلاء الأكراد على أراضٍ ليست من حقهم، الأمر الذي يوجب على سلطات بغداد نشر الآلاف من القوات لمنع المزيد من التعدي الكردي. وهناك بعض التصريحات لمجموعة من القادة العسكريين في بغداد وكردستان حول احتمال حدوث صدام بين قوات الطرفين.

ويشير المقال إلى ان **شركة اكسون ليست الوحيدة التي تعمل في المناطق العراقية المتنازع عليها، لكن عقودها تثير الجدل، بسبب مكانة الشركة ومواقعها الاستكشافية على الحافات الجنوبية للأراضي التي يتوسّع اقليم كردستان صوبها**، فقبل ان توقّع اكسون العقود في تشرين الأول ٢٠١١، حذّرت بغداد على لسان نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني الشركة بأنها ستَعد مثل هذه الصفقات غير قانونية،

ووفقاً لعدد من المسؤولين الأمريكيين، **فإن إدارة اوباما لم تحاول كثيراً ثني عزيمة اكسون عن صفقاتها، ولم تتخذ أي إجراء لمنع الشركة من الحفر في العام المقبل**، لكن توسّط الدبلوماسيين الأمريكيين بين قادة بغداد والعاصمة الكردية أربيل، ساعد في حث قادة الجيش العراقي والبيشمركة على القبول بخطة عودة القوات إلى قواعدها قبل الأزمة، لكن هذه الخطة تم رفضها من قبل القادة في الطرفين. فضلاً على المساعدة الأمريكية في الوساطة التي قام بها الرئيس جلال الطالباني للوصول إلى اتفاقية بين المالكي والبارزاني لتخفيف حدّة الخطابات وتشكيل لجنة لحل موضوع الأمن في المناطق المتنازع عليها والتي لم يلتزم بها الطرفان أيضاً.

ويختتم الكاتب بالقول: إن الأكراد ما يزالون معتمدين على بغداد بنسبة كبيرة في موازنتهم، لكنهم اتخذوا خطوات لإنشاء قطاع نفطي خاص بهم، ووقّعوا ما يقارب ٥٠ عقداً مع شركات عالمية، **لزيادة السيطرة على واردات كردستان. ويمكن للأكراد قطع تبعيتهم لبغداد إذا ما وضعوا اللمسات الأخيرة على صفقة يجري عقدها مع تركيا للتنقيب عن النفط ومد خطوط الأنابيب.** يقول مستشارو المالكي: بأن اقليم كردستان الخاسر الأكبر من الحرب الأهلية؛ وذلك لأن الشركات الأجنبية هناك جذبتها حالة الأمن والاستقرار، في حين تلك التي تستثمر في الجنوب تتوقّع خطر العنف، «أي ان كل نجاحهم مبني على افتراض: ان الاقليم منطقة مستقرة».

رابط المقال: http://articles.washingtonpost.com/2012-12-18/world/35887389_1_kurdistan-pesh-merga-land-and-oil

النفط وراء غزو العراق

الكاتب: غلين غرينوالد / صحفي سياسي أمريكي ومحامي
وكاتب عمود ومدوّن لصحيفة الغارديان
صحيفة الغارديان – ١٨/٣/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن للحرب على العراق دوافع عديدة شأنها شأن أي حرب قامت على مر العصور، لكن الاعتقاد الذي أخذ يسود في الوقت الحاضر هو: ان النفط كان العامل الرئيس وراء اتخاذ قرار القيام بهذه الحرب

يشير الكاتب في بداية مقاله إلى ما كتبه ديفيد فروم مؤلف كتاب (محور الشر) «**إننا جميعاً ممن ساندنا الحرب على العراق، علينا ان نعيد النظر بمواقفنا ونعيد حساباتنا**». وهذا ما يمثل **محاولة لإعادة النظر في أسباب تلك الحرب.**

ويضيف كاتب المقال بأن فروم أجرى لقاءً مع **أحمد الجلبي**، **الذي كان يهدف العديد من المحافظين الجدد الى تنصيبه رئيساً للعراق**، ذكر فيها بعض التفاصيل حول الأهداف المحددة التي ناقشها الجلبي وديك تشيني عند التخطيط للحرب بما في ذلك **إمكانية تأسيس عراق موالٍ للغرب، وجعله مصدّراً نفطياً كبيراً ليكون بديلاً عن اعتماد أميركا على السعودية.** **ويمضي الكاتب بالقول: إنه من النادر أن يكون للحروب هدف واحد واضح ولاسيّما الحرب على العراق التي كانت مدفوعة بأجندات مختلفة حددتها فصائل متنوعة، فالقول: إنها كانت من أجل النفط يعد إفراطاً في التبسيط، لكن حقيقة ان النفط عامل رئيس في كل توجه غربي عسكري في الشرق الأوسط هو أمر جلي لدرجة يجعل أي جدل يثار حوله يبدو كفكرة هامشية وانفعالية.** لكن هناك بعض المزاعم في الحقبة التي سبقت الحرب على العراق وبعدها ترى بأن النفط هو العامل الرئيس وراء قيامها، وقد صرّح الرئيس بوش في العام ٢٠٠٦ قائلاً: «الشعب الأمريكي يفرّق بين المنتقدين الأمناء الذين يتساءلون عن الطريقة التي تُدار بها الحرب والنقد الحزبي الذي **يدّعي أننا نتدخل في العراق لأجل النفط أو إسرائيل**، أو بأننا ضللنا الشعب الأمريكي». إن **المدافعين عن الحرب مثل فروم ما يزالون غير قادرين على الإفصاح عن السبب الذي قامت الحرب من أجله حتى لو بدا عليهم الندم**، وان ادعاء فروم بامتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل حتى عام ١٩٩٦، يعد ومن دون شك ادعاءً خاطئاً، **ولسوء الحظ فإن الأمريكيين بارعون في الندم على حروبهم الماضية، ولكنهم يفتقرون إلى تطبيق الدروس المستفادة منها في الحروب القادمة.** ويختتم الكاتب مقاله بإيراد عدة تصريحات لبعض المسؤولين الأمريكان حول الحرب في العراق، فقد صرّح الجنرال جون ابي زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية السابق في العراق بالقول: «**من المؤكد ان الحرب في العراق كانت من أجل النفط ونحن لا نستطيع إنكار ذلك**»، أما وزير الدفاع الأمريكي الحالي تشاك هيغل فقد قال: «الناس يقولون **إننا لا نقاتل في العراق لأجل النفط، بالطبع نحن نفعل ذلك**»، وأضاف الان جرينسبان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق في كتابه ٢٠٠٧: «**إنني أشعر بحزن لأنه من غير الملائم سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع، وهو ان حرب العراق إلى حد كبير كانت لأجل النفط**».

رابط المقال: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2013/mar/18/david-frum-iraq-war-oil

مجلة ذي ناشيونال انترست تدعو الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها تجاه كردستان العراق

الكاتب: دوف زاخيم / وكيل وزير الدفاع الأمريكي للحقبة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، نائب وكيل وزير الدفاع بين عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٧، عضو في مشروع القرن الأمريكي الجديد، عضو في اللجنة الاستشارية لمجلة ذي ناشيونال انترست.
١٣ آذار / مارس ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: د نصر محمد علي
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن على الولايات المتحدة إعادة النظر في سياستها حيال كردستان، فمن غير المرجّح أن يؤتي الرهان على المالكي، على حساب الكرد، ثماره على المدى الطويل أو حتى على المدى القصير

حثّ الكاتب في دراسته التي نشرتها مجلة ذي ناشونال انترست في الولايات المتحدة على ضرورة إعادة النظر في سياستها حيال الكرد، واستهل ذلك بالقول: لحين من الزمن كانت كردستان محوراً لاهتمام الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي تغيّر في الوقت الحاضر، إذ تنظر إليها واشنطن بشيء من اللامبالاة وحددت بوصلة سياستها الرسمية بالإبقاء على وحدة العراق، وقد عمل نظام نوري المالكي، المستفيد من هذه السياسة، كل جهده من أجل ضمان استمرار هذا النهج. ويشير الكاتب إلى الاختلاف في الاجراءات المتبعة بالنسبة لسفر ودخول المواطنين الأجانب إلى كل من كردستان والعراق، **الأمر الذي لا يؤشّر الانفصال الواقعي للمنطقة عن العراق فحسب بل يسلط الضوء في الوقت نفسه على جهود بغداد في جعل الحياة أصعب لهؤلاء الذين يرومون القيام بأعمال تجارية في كلتا المنطقتين، الحكم الذاتي وبقية أنحاء العراق.**

وتابع الكاتب قائلاً: إن القوات الكردية هي الضامن لحكمها الذاتي، إذ ماتزال المنطقة تمتلك جيشها الخاص بوجود ٥٠,٠٠٠ فرد من قوات البيشمركة، وبتفصيل أكثر فإن البيشمركة الكردية تتألف من جيشين؛ كل واحد منهما له قيادته وزيّه الرسمي الخاص به، فإحدى هاتين القوتين هي الجناح المسلح للحزب الوطني الكردستاني، بينما تأتمر الأخرى بأمر أربيل، عاصمة حكومة الإقليم، وهي تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني. يرتبط بهذين الجيشين ميليشيات لاتخفي ولاءها للحزبين

اللذينِ يتحكمان بالحياة السياسية في كردستان. **ومايزال الحزبان، اللذان خاضا حرباً أهلية قاسية في التسعينات من القرن المنصرم، يضمران خلافاتهما، حيال ما يعدّانه تهديداً مستمراً من سيطرة الحكومة الشيعية في بغداد، وكذلك من السنة في وسط وغرب العراق المضطرب.** ولم تكن العلاقة بين الكرد والعرب العراقيين على وئام، حيث كان أغلب الزعماء في كردستان أعضاء في البيشمركة التي قاتلت العراقيين منذ ستينيات القرن الماضي فصاعداً. لا شك ان الكرد يحلمون بالاستقلال، إلا انهم يدركون ان الانفصال سيخلق مشاكل أكبر من قدرتهم على حلها. صحيح ان لليهود دولتهم وللأرمن كذلك، لكن لا تركيا ولا إيران، اللتان في كل منهما شعب كردي، يمكن أن تقبلا بوجود دولة كردية على حدودهما. **فأغلب الكرد الآن يأملون الإبقاء على الحكم الذاتي الذي حصلوا عليه بشق الأنفس. والزعماء الكرد واثقون من قدرتهم على حماية هذا الحكم ولو بالقوة إذا لزم الأمر.** تصاعدت التوترات مرة أخرى بين أربيل وبغداد، لأنها المرة الأولى منذ سقوط صدام حسين، تتمكن الحكومة المركزية من تمرير الموازنة من دون الدعم الكردي، ومن هنا فالكرد قلقون من ان المالكي سينقض عهده بتقديم ١٧ ٪ من الموازنة للإقليم، الأمر الذي سيعمّق الهوّة بين أربيل وبغداد. لا أحد يستعد للقيام بصدام عسكري مع قوات الحكومة المركزية، على الرغم من ان البعض يتوقّع ذلك. **الكرد واثقون من أنهم، إذا حصل مثل هذا الصدام، سينفصلون عن العراق.** وعلى عكس علاقتها المضطربة مع بغداد، تمكّنت حكومة إقليم كردستان من إيجاد توازن دقيق في علاقاتها بجيرانها الإيرانيين والأتراك. فالنفوذ السياسي والاقتصادي التركي ينمو باضطراد ولاسيما في أربيل إلا ان نشاطها الاقتصادي يتمحور بشكل أساسي على مشاريع العقود كالبناء أكثر من الاستثمار. وفي الوقت نفسه فالكرد من الداعمين بقوة لمفاوضات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، المسجون حالياً لديها، لحلِّ الصراع التركي الطويل مع الجماعة الكردية المتمردة. **الكرد مقتنعون بأن التسوية التركية مع حزب العمال الكردستاني ستعمل على تدفق الاستثمارات التركية إلى إقليمهم.** ولاحظ الكاتب ان الاقتصاد الكردي يعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط، ولاسيما شحنات النفط الخام إلى كل من إيران وتركيا التي تثير مخاوف بغداد،

مؤكداً أن **حكومة المالكي أشد عداوة لفكرة مد انبوب نقل النفط إلى تركيا**، أما بالنسبة لمبيعات النفط إلى إيران فهي مستمرة على الرغم من دعم حكومة إقليم كردستان الرسمي لعقوبات الأمم المتحدة. ولفت الكاتب النظر إلى **ان الكرد سيواصلون تصدير النفط إلى إيران، طالما لاتوجد اتفاقية مع الحكومة المركزية تتعلق بإبرام عقود خاصة مع شركات النفط الدولية الكبرى.**

وعلى الرغم من الاحتكاك مع بغداد إلا ان كردستان تعيش أمناً وازدهاراً نسبيين، لكن مع ذلك فإن وزارة الخارجية الأمريكية تحذّر من السفر إلى كردستان كما هو الحال بالنسبة إلى بقية أنحاء العراق، الأمر الذي أدّى إلى ابتعاد الكثير من المستثمرين عن الإقليم، **كما لو كانت كردستان تُعاقب جرّاء التوترات التي تندلع في بقية أنحاء العراق.**

يشارك الكرد الأمريكيين مخاوفهم من التطرف الإسلامي في سوريا وتأثير صعود السنة فيها على المجتمع السني المضطرب في العراق؛ فاحتضنوا عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين واصطدموا عسكرياً مع الإسلاميين السوريين، كما وسلحوا السوريين الكرد المعارضين لبشار الأسد. على الرغم من ذلك **فإن لاشيء من ذلك يجعل من الكرد مُرحّباً بهم في أروقة إدارة اوباما.**

وفي الحقيقة انه لمن المحيّر أن تنفض إدارة اوباما يدها من الشعب الكردي، إذ ان دعم واشنطن المتزايد لدكتاتورية المالكي غير منطقي؛ فهو يدعم الأسد في سوريا، ووضع بلاده في فلك إيران، ولا ينظر إلى الولايات المتحدة أكثر من كونها مصدراً للأسلحة. للكرد خبرة طويلة مع خيانة القوى العظمى لهم ولامبالاة واشنطن تُعد استمراراً لذلك النهج.

وقد تُملي الحكمة على الكرد عدم السعي للاستقلال، لكن في الوقت نفسه لايسمحون لأي قوة أجنبية بما في ذلك جيرانهم في الجنوب بالهيمنة على أراضيهم مرة أخرى. وباستمرار الاستقرار في إقليمهم والدبلوماسية الحذرة واحتياطيات النفط الكافية وتبنّي المواقف الداعمة لمصالح الغرب عموماً، فإن الكرد لديهم الكثير ليقدموه إلى الولايات المتحدة.

وفي الختام يرى الكاتب **أن على الولايات المتحدة إعادة النظر في سياستها حيال كردستان، فمن غير المرجّح أن يؤتي الرهان على المالكي، على حساب الكرد، ثماره على المدى الطويل أو حتى على المدى القصير.**

رابط المقال: http://www.nationalinterest.org/commentary/cozy-the-kurds-8215

المالكي: مشاريع لتصدير الغاز إلى دول الجوار وأوروبا عبر الخليج والأردن

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي: إن بلاده تَعد لإطلاق مشروع لتصدير الغاز إلى الدول المجاورة والأوروبية من مرفأ يُشيّد في الخليج، ومن انبوب لتصدير الغاز مع انبوب النفط عبر الأردن، وتنفيذ صناعات استراتيجية في مجال البتروكيمياويات والأسمدة. جاء ذلك خلال كلمة المالكي في مؤتمر قمة الغاز الثانية المنعقدة في موسكو يوم الخميس (٤ تموز) لمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس منتدى الدول المصدرة للغاز.

إن العراق قد عُرف بأنه بلد منتج ومصدّر للنفط الخام منذ ثمانين عاماً، وفي عاصمته بغداد ولدت عام ١٩٦٠ منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك)، حيث لم يحتل الغاز في العراق موقعاً مهماً كالذي احتله النفط، على الرغم من أن الغاز قد عُرف في العراق منذ قرابة أربعة آلاف عام، حينما اتقدت شعلة الغاز الطبيعي في منطقة بابا كركر ضمن مدينة كركوك فسميت بالنار الأزلية.

وأشار المالكي إلى أنّ الشركات النفطية العالمية في العراق لم تعطِ سابقاً أي اهتمام يُذكر للغاز، لذلك كان معظم الغاز المصاحب للنفط يُحرق هدراً، فضلاً على عدم استهداف الغاز في عمليات الاستكشاف بل كان الاستكشاف الغازي يعد خسارة، لذلك مارست تلك الشركات عمليات غلق الآبار التي يُكتشف فيها الغاز فقط، ولم يحدث تغيير ملموس في استثمار الغاز إلا بعد تأميم النفط في العراق عام ١٩٧٢، حيث نُفذت مشاريع كبيرة لاستثمار الغاز أدّت إلى تقليص حرقه فاستطاع أن يصدر الغاز إلى دولة الكويت لعدة سنوات خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن تلك المشاريع لم تشهد التوسعات المخططة بسبب سياسات الحروب التي زُجَّ بها العراق وما تلاها من حصار، الأمر الذي أدى إلى استمرار حرق الغاز بكميات كبيرة في وقت تمس فيه الحاجة إليه سواء في توليد الكهرباء أو في المشاريع الصناعية.

وأضاف أنه على الرغم من ذلك فإن الاحتياطيات الغازية المثبتة في العراق بلغت ١١٢ ترليون قدم مكعب قياسي، أي ما يعادل (٣,٤) ترليون متر مكعب، محتلاً المرتبة الثانية عشرة في العالم.

وأوضح أن الحكومة العراقية قد باشرت بتنفيذ برنامج واسع وطموح لتطوير قطاع النفط والغاز في العراق، وفتحت أبواب التعاون مع كبرى الشركات العالمية، حيث نتج عن تنفيذ هذا البرنامج خلال السنتين (٢٠١١-٢٠١٢) زيادة كبيرة في الاحتياطي النفطي المثبت ليبلغ أكثر من ١٥٠ مليار برميل من النفط رافقته زيادة كبيرة أخرى في احتياطيات الغاز جراء عمليات الاستكشاف والتطوير في عموم العراق أدّت إلى مضاعفة الاحتياطي السابق.

وقال المالكي: إنه بعد أن قطع العراق شوطاً

كبيراً على طريق بناء النظام الديمقراطي وسيادة القانون، صار يولي الآن اهتماماً متزايداً لتنمية الاقتصاد وتنويع مصادره وتحسين بيئة العمل وتحفيز الاستثمار، ومن ضمن متطلباتها تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي والتشريعي وتحديث القطاع العام، حيث يندرج في هذا السياق إيلاء اهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، فأطلق العراق قبل أيام الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، التي أعطت اهتماماً كبيراً للغاز أسوة بالنفط وبقية القطاعات الفرعية.

وأوضح المالكي أن التوجهات الاستراتيجية الرئيسة لحكومة العراق في قطاع الغاز تستهدف الآن تحقيق الأهداف الآتية:

١- تعظيم احتياطيات الغاز عموماً والغاز الحر خصوصاً من خلال استكشاف المناطق ذات الاحتمالات الواعدة، وأُطلقت هذا العام جولة تراخيص خامسة تستهدف استكشاف الغاز في مناطق مختلفة من العراق وفق شروط وترتيبات محفزة للمستثمرين تمكنهم من التطوير المباشر للاكتشافات التجارية.

٢- سينتج عن تطوير طاقة إنتاج النفط الخام وفق السيناريو المتوسط والمفضل البالغ ٩ ملايين ب/ي طاقة إنتاج من الغاز المصاحب تتراوح ما بين ٦ – ٧ ملايين قدم مكعب قياسي يومياً، إذ تتنبأ مؤسسات دولية كالوكالة الدولية للطاقة بنمو سنوي لإنتاج الغاز في العراق قد يصل إلى ١٠٪ كحد أدنى، وهو ما يُعد أعلى معدل نمو بين كل البلدان المنتجة للغاز. إن الطاقة المذكورة لإنتاج الغاز تفوق حاجة الاستخدامات المحلية، وهناك التزام لدى الدولة باستثمار الغاز المصاحب المنتج من خلال تشييد البنى التحتية والمؤسسية اللازمة لتجميع ومعالجة الغاز وفصله ونقله إلى مراكز الاستهلاك، وقد بوشر بالفعل بتنفيذ هذا الالتزام، ومن المخطط أن تُستكمل منشآت معالجة الغاز عام ٢٠١٥، وبذلك ستتوفر طاقة معالجة تفوق طاقة الإنتاج ويتقلص بدرجة كبيرة جداً حرق الغاز.

٣- تطوير واستثمار حقول الغاز الحر المكتشفة سابقاً بطاقة ٨٢٠ مليون قدم مكعب قياسي، حيث تم توقيع عقود مع ثلاث شركات / ائتلافات عالمية.

٤- تلبية الاحتياجات المحلية من الغاز سواء كانت وقوداً لإنتاج الكهرباء وتشغيل المصانع أم موادَّ مغذية لصناعة البتروكيمياويات والأسمدة.

٥- التفكير الجدّي بإطلاق مشروع أو أكثر لتصدير الغاز إلى الدول المجاورة أو حتى أوروبا سواء بالأنابيب أو على هيئة غاز مسال من مرفأ يُشيد في الخليج جنوب البصرة. وان الإجراءات حثيثة لتنفيذ انبوب لتصدير الغاز مع انبوب النفط الموجه للتصدير عبر المملكة الأردنية الهاشمية، ونتوقع إحالة المشروع إلى المستثمرين نهاية هذا العام.

٦- تصدير السوائل الغازية التي ستفيض بكميات كبيرة عن حاجة السوق المحلية.

وأوضح المالكي أنه بناءً على هذه الأهداف فإن من أولويات سياسة الطاقة في العراق هو الاهتمام بالغاز؛ كونه ثروة وطنية ووقوداً نظيفاً صديقاً للبيئة ويشكل مصدراً متعاظم الأهمية في توليد الكهرباء وقيام صناعات استراتيجية للعراق كالبتروكيمياويات والأسمدة، فضلاً على توفير قيمة مضافة من خلال تصديره إلى الأسواق العالمية.